

أكد على هامش فعاليات اليوم الثاني لملتقى الكويت الاستثماري الثاني أن الوزارة تسعى لإنجاز قانون الوكالات التجارية وفق معايير التنظيم الدولية الصالح: «التجارة» تتحرك على 3 مسارات.. وجاذبية الاستثمار شغلها الشاغل

الزكي: 80 مليار دينار سينفقها القطاع النفطي خلال 20 عاماً



فارق الزكي متوسطا جلسة العمل الثالثة للملتقى بحضور سامي الرشيد ومحمد حسين (سعود سالم)

قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزكي إن القطاع النفطي يعتزم إنفاق ما يقارب 80 مليار دينار في صناعة النفط خلال العشرين عاماً المقبلة، مشيراً إلى أن هناك تحديات كبيرة تواجه القطاع وتستجوب ضخ مزيد من الاستثمارات في كل مراحل صناعة النفط الكويتية لضمان أمن الطاقة محلياً وعالمياً ويتم معها الحفاظ على البيئة، وأوضح الزكي خلال الجلسة الخامسة من اليوم الثاني للملتقى الكويتي الاستثماري الثاني والتي حملت عنوان «الاستثمار في صناعة الطاقة الكويتية»، أن المؤسسة وشركاتها التابعة أنفقت ما يقارب 400 مليون دينار خلال السنة المالية 2011/2012 وذلك في إطار الاعتماد على القطاع الخاص في أعمال المتاولات والهندسة الساندة.

وأشار الزكي إلى أن مؤسسة البترول الكويتية وضعت إستراتيجية واضحة المعالم طويلة الأجل تستهدف استغلال الثروة النفطية بقصد تحقيق التنمية المستدامة والتي يأتي من أهم أهدافها ضمان مستقبل واعد للكويت وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية. ونكر الزكي إلى احتياجات محطات الكهرباء والماء والصناعة النفطية ترتفع بشكل سنوي حيث تستهلك حالياً ما يقارب من 400 ألف برميل يوميا من الغاز الطبيعي والوقود السائل، حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الكمية مع التوسع في بناء المدن الجديدة لتصل إلى 800 ألف برميل يوميا بحلول 2030. ولفت إلى أن المؤسسة تسعى إلى تأمين احتياجات السوق المحلية من البترين والديزل والغاز المسال حيث تم تخصيص عدد كبير من محطات الوقود، ويقدر إجمالي الاستهلاك في هذا الجانب 100 ألف برميل يوميا ومن المتوقع أن يرتفع إلى 200 ألف برميل يوميا بحلول عام 2030.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت سامي الرشيد إن الشركة لديها إستراتيجية خطة طموحة لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط والغاز

● أحمد مغربي

من جانبه قال نائب رئيس مجلس إدارة «إبفا» صالح السلمي إن هناك أزمات سيئة تعرض لها العديد من المستثمرين وتؤدي الى معاناة مستمرة، مطالبا بوجود تشريعات وتسهيلات جاذبة للمستثمرين لا طاردة لهم.

وأضاف «إن الشركة تقدمت لوزارة التجارة لإنشاء 5 مصانع لتدوير مخرجات السيارات، لافتاً إلى أن هذه المخرجات تسورود من الخارج، مبيناً أن الهيئة العامة للصناعة طلبت من الشركة عدم المطالبة بتخصص أراض وقمنا بتقديم الدراسة أكثر من مرة دون جدوى.

وأما رجل الأعمال عبد السلام العوضي فطالب بوجود وزارة للاقتصاد لتطوير الأداء الاقتصادي في الكويت، لأن وزارة التجارة لديها اهتمامات كثيرة ومتشعبة وذلك لتحديد مرجعية واضحة يمكن من خلالها الاستثمار في الكويت، مبثماً دور التجارة في الخروج بقانون الشركات التي ظل حبيس الأدرج قرابة 25 عاماً.

ومن جانبه أوضح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج محمود النوري أن هناك جهات رقابية تشرف على أداء البنوك، متمنيا وجود جهة للإشراف على شركات التأمين، مطالبا وزير التجارة بإنشاء هيئات رقابية في كافة مناحي الاقتصاد وعلى كافة جميع الهيئات.

أما مدير عام السوق السابق حامد السيف فأكد على ضرورة تعديل قوانين أسواق المال والتي تربط بين البورصة وهيئة أسواق المال وشركة المقاصة، لافتاً إلى أن هناك ضرورة لإعادة النظر في قانون هيئة أسواق المال وفك التضارب داخل قانون هيئة الأسواق وتحديدا فيما يتعلق بميزانية هيئة الأسواق بين المادة 157 وبين مواد 19 و20 و21 داخل القانون. وقال أن أسواق المال ركيزة أساسية في عمل الاقتصاد ويجب إعادة النظر في تعديل قوانينها.

وفي مداخلة من الخبير الاقتصادي د. مصطفى بوبهاني شدد على ضرورة الاسراع بالتشريعات الاصلاحية والاجتهاد بمنهجيات المشاريع الصغيرة وتسهيل تصديرها داخل دول مجلس التعاون الخليجي.

● شريف حمدي



انس الصالح في جلسة العمل الأولى بحضور توفيق الجراح وفصل المطوع وصالح السلمي وماضي الخيمس (سعود سالم)

الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها معاملة تفضيلية الى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة وافساح المجال أمامها لدخول السوق وإيجاد موطئ قدم لها بين الشركات الكبيرة الحجم. من جهته أوضح رئيس مجلس إدارة شركة بيسان للاستثمار فيصل المطوع أن بيئة الاستثمار في الكويت تعاني من البيروقراطية القاتلة، وتشريعات لا تلبى احتياجات القطاع الخاص الذي دفعه الإهمال الحكومي الى الهروب للخارج بأموال قدرها 9 مليارات دولار في الوقت الذي تعاني فيه تلك البيئة بالكويت من شح التمويل الذي بات أزمة مستمرة في مواجهة العمل الاستثماري.

وقال أن الفائدة في معظم دول العالم أقل من 1٪، إلا أنه في البنوك الكويتية لا تزال منذ 3 أسابيع. وحول حماية المستهلك، أوضح أن الوزارة تقوم بتخفيف المستهلك من خلال اطلاق حملة اعلامية، وتهتم بتغليظ العقوبة فيما يتعلق بالغش التجاري وتفعيل تواصل المستهلك مع الوزارة من خلال بفض المنازعات التجارية لبدء رأي في التشريع أو استصدار فتوى وقد بدأت العمل بالفعل منذ 3 أسابيع. وحول حماية المستهلك، أوضح أن الوزارة تقوم بتخفيف المستهلك من خلال اطلاق حملة اعلامية، وتهتم بتغليظ العقوبة فيما يتعلق بالغش التجاري وتفعيل تواصل المستهلك مع الوزارة من خلال

ويين أن الوزارة لديها حاليا قانون هيئة التأمين وبها إدارة صغيرة، إلا أنه اتفق مع رأي آخرين بضرورة وجود هيئة رقابية لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، بالإضافة إلى قوانين أخرى مثل هيئة الاتصالات وغيرها من الهيئات الرقابية. وقال ان صندوق المشروعات الصغيرة على جدول أعمال وزارة التجارة والهيئة المالية في مجلس الأمة، لافتا إلى ان الكويت تبنت قوانين تختص بالمشروعات

الاستثمارية. وفيما يتعلق بالشق الصناعي، لفت الوزير إلى أن العمل جار لتوفير القسائم الصناعية أمام المستثمرين، موضحاً أنه تمت ترسية قطعة كاملة في صحن، كاشفاً النقاب عن فتح أطراف منطقة الشدايية بمساحة 6 كم قريبا، كما سيتم تجهيز منطقة النعابم على مساحة 8 كم وكذلك طرح أراض في الشمال على مساحة 100 كم. وتطرق الصالح للمحور الثاني الذي يتعلق بالبنية التحتية في وزارة التجارة قائلا: إن الوزارة أنشأت قطاع الشؤون القانونية في الوزارة، وذلك لحل الخلافات التجارية وقد أتت تلك الخطوة الى تسهيل اجراءات التقاضي ولدى المكتب الأول مبادئ تقوم بفض المنازعات التجارية لبدء رأي في التشريع أو استصدار فتوى وقد بدأت العمل بالفعل منذ 3 أسابيع. وحول حماية المستهلك، أوضح أن الوزارة تقوم بتخفيف المستهلك من خلال اطلاق حملة اعلامية، وتهتم بتغليظ العقوبة فيما يتعلق بالغش التجاري وتفعيل تواصل المستهلك مع الوزارة من خلال

ويين أن الوزارة لديها حاليا قانون هيئة التأمين وبها إدارة صغيرة، إلا أنه اتفق مع رأي آخرين بضرورة وجود هيئة رقابية لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، بالإضافة إلى قوانين أخرى مثل هيئة الاتصالات وغيرها من الهيئات الرقابية. وقال ان صندوق المشروعات الصغيرة على جدول أعمال وزارة التجارة والهيئة المالية في مجلس الأمة، لافتا إلى ان الكويت تبنت قوانين تختص بالمشروعات

ويين أن الوزارة لديها حاليا قانون هيئة التأمين وبها إدارة صغيرة، إلا أنه اتفق مع رأي آخرين بضرورة وجود هيئة رقابية لتنظيم وتطوير قطاع التأمين، بالإضافة إلى قوانين أخرى مثل هيئة الاتصالات وغيرها من الهيئات الرقابية. وقال ان صندوق المشروعات الصغيرة على جدول أعمال وزارة التجارة والهيئة المالية في مجلس الأمة، لافتا إلى ان الكويت تبنت قوانين تختص بالمشروعات

مصرفيون: الحوكمة تصدر اتهامات البنوك لتعزيز الاستقرار المالي

الكويتي الأمر الذي أثار كذلك على القطاع الخاص ونسب التوظيف فيه». وفي السياق ذاته، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري علي الموسى إن الأزمة الاقتصادية والمالية في الكويت تكمن في القطاع «غير النفطي» وهو القطاع الخاص في البلاد وهو قطاع مهمش في البلاد وقليل ما يحظى بعناية جادة مستمرة وأن كان الحديث عنه لا ينقطع في الأبيات والبيانات الحكومية وربما كان ذلك نتيجة طبيعية لانحسار الدور السياسي للقطاع الخاص وتأكل نفوذه.

وأشار إلى انه على الرغم من الأهمية التي أولكتها الخطة الخمسية للقطاع الخاص إلا ان نتائج السياسات التشريعية والتنفيذية هي على عكس المطلوب، فمثلا المطلوب من القطاع الخاص توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من المواطنين القامرين لأول مرة إلى سوق العمل، فجاهت سياسات الكوادر الخاصة والزياادات لتدفع بالعديد من العاملين الكويتيين في القطاع الخاص إلى الهجرة منه للعمل في القطاع الحكومي حيث الأجور أكثر سخاء وشروط العمل أكثر يسرا وتسامحا.

ووضع الموسى 6 طرق لمعالجة اختلالات الوضع الاقتصادي الحالي وهي تتمثل على النحو التالي: 1 - إرادة سياسية عازمة وحازمة يكون رأس حربة فريق إدارة اقتصادية بقيادة سياسية مسؤولة «نائب رئيس وزراء مثلا» مع وجود إدارة اقتصادية متكئة تلحق اما بوزارة المالية أو للتخطيط والتنمية لرسم سياسة اقتصادية متناسقة ومتكاملة، ولها سلطة اقتراح تعديلات على القوانين والانظمة والاجراءات



يوسف الجاسم مترئسا للجلسة بحضور محمود النوري ومحمد العمر وعلي الموسى ومجاد العجيل (سعود سالم)

بازل. وحول أهمية الحوكمة للكويت، قال انه لا يوجد خلاف في تطبيق وترسيخ المعايير الاساسية لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة حيث يعد تطبيقها مناهج سليما في تعزيز المعتقدات المالية وترسيخ مفهومها وفي إطار توضيح ذلك فإن تطبيق حوكمة الشركات احد العوامل المهمة والتي تعبر عن توطين بيئة مناسبة لتشغيل المخدرات وتطبيقها بطريقة سليمة تعزز تقييم السوق للشركات.

وأشار إلى ان العديد من الدراسات أظهرت أهمية قواعد الحوكمة ومدى تأثيرها الايجابي وسلامة النظم المالية التي تشكل الاسس والمعايير لتعزيز الأوضاع المالية للشركات وسرعة التعافي منها، مؤكدا ان الحوكمة تعتبر من اهم عوامل نمو المراكز المالية وتطورها حيث أصبحت مخاطر السمعة تمثل تحديا أساسيا للمراكز المالية في هذا العصر، وفي سبيل ذلك اتخذ البنك المركزي اجراءات في هذا المجال خاصة ان الكويت لديها مؤهلات تمكنها لان تصعب من زدهر مالي من خلال حزم مصرفي سليم وعملة مستقرة إضافة إلى

ناقشت مجموعة من رؤساء مجالس إدارات البنوك المحلية «دور البنوك في دعم الاستقرار الاقتصادي» خلال الجلسة الرابعة في المؤتمر والتي أدارها الإعلامي يوسف الجاسم الذي وصف القطاع المصرفي الكويتي عند تقديمه للجلسة بأنه قاطرة رئيسية للاقتصاد الكويتي وانه صمام أمان الاقتصاد الذي شهد أزمات كبرى في التاريخ الحديث واستطاع تجاوزها، وهذا ما لمسها بالفعل خلال توليه منصب أمين عام اتحاد مصارف الكويت لمدة تقارب 8 سنوات.

وفي بداية الجلسة أكد نائب المدير لشؤون الإشراف والسياسات إدارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي وليد العوضي في كلمة له حول حوكمة الشركات ومطابقتها التي يعمل على إقرارها بنك الكويت المركزي، ان هناك أهمية لتعليمات المركزي في شأن الحوكمة في البنوك الكويتية التي أصدرها في منتصف العام الماضي خاصة مع تزايد الوعي لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الكويتي، مبينا أنه في ذات الإطار تنامي الاهتمام بأهمية حوكمة الشركات بما يجد من تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.

وأضاف ان التطورات التي أدت إلى تنامي أهمية الحوكمة جاءت بعد ان أحلت الصدارة لدى الإدارات الاقتصادية في دول مختلفة نتيجة لما عصفت به الأزمة المالية من شركات كبيرة وعالمية، مشيرا إلى ان ضعف المعايير وتطبيقها كان من ضمن عوامل ساهمت في اندلاع الأزمة وهو ما أدى إلى توسيع المطالبات بتطبيق الحوكمة وهو ما تضمنته قرارات مجموعة من 20 لجنة الإصلاحات الاقتصادية الصادرة عن لجنة

الى نمو هذه الصناعة في عام 2010 بمقدار 4.4٪. وقال العجيل ان قطاع المصارف الكويتية حقق تلك النتائج رغم ما واجهه من تحديات عديدة نجمت عن الأزمة المالية العالمية التي ألقت بتداعياتها على القطاعات المصرفية في معظم دول العالم ومن ضمنها القطاع المصرفي في الكويت الا ان استناده إلى مراكز عكست مكانته الصلبة وما يتمتع به من مؤشرات سليمة وتصنيفات ائتمانية جيدة من قبل وكالات التصنيف العالمية ساهمت كثيرا في قدرة امتصاصه تلك التداعيات.

وبين ان القطاع حقق جملة من النتائج المالية الطيبة خلال الفترة الماضية والعديد من المؤشرات التي تمثل بعضها ارتفاع معدل نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية لتبلغ في متوسطها 16.5٪، نهاية ديسمبر 2012 وهي نسبة تتجاوز الحدود التي تفرضها تعليمات بنك الكويت المركزي المحددة بـ 12٪ والتي هي بدورها أعلى من النسبة العالمية المقترحة بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية بازل 2 والمحددة بـ 8٪.

وأضاف انه يجب ان نعول على اوضاع السياسة المالية في هذه المرحلة التي يجب ان تستهدف في المقام الأول تعزيز الانفاق الحكومي على المشاريع وبصفة خاصة المشاريع التنموية بما في ذلك مشاريع البنية التحتية للدولة، مبينا ان البنك المركزي والسياسات النقدية كان لها دورها في تحفيز بيئة الاعمال عبر تخفيض سعر الفائدة لمستوى غير مسبق إضافة إلى جملة من السياسات النقدية الأخرى في هذا المجال وتحفيز البنوك استثماريا.

● محمود فاروق

منها البنوك والشركات مثل قانون الاستقرار المالي والعمل على أن تكون تكلفة الاقتراض في معدلاتها الدنيا مع تهيئة عوامل تحفيز الطلب عليه، وقد نهض بنك الكويت المركزي بدور محوري حافظ فيه على سلامة المؤشرات المالية للبنوك، واستمرار أوضاع السيولة بشكل موات، الأمر الذي جعل البنوك إحدى أدوات مواجهة الأزمة بشكل فاعل رغم ضراوة الأزمة وتشعبها.

وأضاف العمر ان الظروف مواتية الآن لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وعلينا ألا نفوت هذه الفرصة، من خلال اتفاق قوى المجتمع على الثوابت الرئيسية، وتعزيز مواطن الالتقاء حول المصلحة الوطنية، والتأكيد على حقوق الأجيال الحالية والمقبلة في العيش من رغد وأمان، معربا عن ثقائه بإمكانية تحقيق ذلك، لعدة أسباب منها الوضع المالي الجيد للكويت ووجود رغبة من القيادة السياسية تحظى بقبول شعبي في جعل البلاد مركزا ماليا مهما ودفعة عجلة الاقتصاد للأمام، بالإضافة إلى وجود قطاع مصرفي قوي ومتماسك وبنية تحتية جيدة وفرض استثمار متميزة ونظام ديموقراطي واستقرار سياسي.

أما نائب رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بنك برقان ماجد العجيل فقد أبدى ثقائه بالعام الجديد 2013، مشيرا إلى أن هناك عدة مؤشرات تدعونا للتفاؤل على الصعيد الاقتصادي فقد أظهرت المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية التي حققت نمو قدره 5.1٪ في الفترة من ديسمبر 2011 إلى نوفمبر 2012 مؤكدا انها نسبة تتجاوز ثلاثة اضعاف نسبة نموها السنوي على مدار 2011 بالكامل والتي كانت حينها 1.6٪ مع الإشارة

لتسهيل تحقيق أهداف تلك السياسات. 2 - إعادة النظر في نماذج الشركات ومطالباتها، خصوصا شركات الاستثمار، حيث ثبت عمليا فشل النموذج الحالي على اختلاف المشاكل التي تعاني منها هذه الشركات، منها ما فشل بسبب القدرة الادارية لكن بعضها الآخر فشل على الرغم من تواجده فريق اداري متمكن حين لم تسعفه الامكانيات المادية المتاحة بسبب القيود المتصلة بنموذج الشركة.

3 - انشاء مؤسسات او شركات تتولى وظائف صانع الاسواق ومشتري الاصول والاحتفاظ بها لأجل طويلة لاسترداد النفس والتفئة. 4 - تفعيل قوانين محاربة الفساد وابداع أنظمة حكومية لكافة أجهزة الدولة التي تتعامل مع القضايا المالية والاقتصادية وضمان المزيد من الشفافية في تعاملها كما هو مطبق عالميا.

5 - إعادة النظر في بعض التشريعات التي ثبت عدم فعاليتها من تحقيق اهدافها على عرقلة تطبيق سياسات تنفق عليها. 6 - ترجمة خطة التنمية والميزانية العامة إلى اهداف كمية واضحة ليعرف المواطن الأولويات وليتعرف على فعالية الانفاق العام. وحول آلية تعامل البنوك الاسلامية مع الأزمة الاقتصادية قال الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، فريق إدارة اقتصادية بقيادة حكومية بذلت جهودا كبيرة على مستويات عديدة، حيث ساهمت بشكل اساسي في إنقاذ الوضع الاقتصادي، وتفادي تداعيات كثيرة للأزمة المالية العالمية، وتقوية هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تشريعات واجراءات استعادت